

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٨٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

وعلى قانون الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة طريق دمياط - العنانية الحديد بطول ٣ كيلومتر ، وعرض ٣٠ مترا وذلك على النجوع المبين بالمذكرة والرسم التخطيطى الإجمالى للمشروع المرفقين .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على العقارات اللازمة لإقامة المشروع المشار إليه فى المادة السابقة والموضحة أسماء ملاكها الظاهرين بالكشف المرفق .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ ذى القعدة سنة ١٤٠٠ (١٧ - تموز سنة ١٩٨٠)

أنور السادات

مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٨٠

نظرا لزيارة حركة المرور إلى مدينة دمياط القادمة من إقليم وسط الدلتا بصفتها عاصمة محافظة دمياط وباعتبار أن هذه الحركة ستزد إلى الأضعاف بعد انشاء ميناء دمياط ، ونظرا لضيق عرض الطريق الحالي (المنصورة - دمياط) الذي يمثل المدخل الوحيد للمدينة شرقا حيث يحده مباني خاصة بالمنطقة بين العنانية ودمياط الأمر الذي يعوق توسيع هذا الطريق ويؤثر تأثيرا مبانرا في إعاقه حركة المرور - لذا كان من الضروري انشاء طريق جديد مزدوج بعرض ٣٠ مترا يكون مدخلا تبادليا للمدينة من جهة النيل ابتداء من العنانية وجاور لنهر النيل وقد قامت الهيئة العامة للطرق والكبارى بعمل الدراسات اللازمة لتصميم الطريق حيث انتهت إلى شكله النهائى والموضح بالخرطة المرفقة .

وقد وافقت هندسة الري والقناطر وجسور النيل على مسار الطريق حيث لا يتعارض مع مشروعات الري الحالية والمستقبلية .

كما وافق المجلس الشعبى المحلى للمحافظة على المشروع بجلسته المنعقدة فى ٢٠/٦/١٩٨٠ مع اتخاذ اجراءات نزع ملكيته واعتبار المشروع منفعة عامة وكذلك وافق المجلس التنفيذى للمحافظة على هذا الإجراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١/٧/١٩٨٠ .

وقد قامت مديرية المساحة بدمياط بجصر أسماء السادة الملاك الظاهرين المتداخلة أملاكهم بهذا المشروع من واقع الطبيعة ووضعت على اللوحة الخاصة بالمشروع حيث لم يوافقوا على بيع أراضيهم لصالح المشروع بالتراضى .
وقدم تخصيص مبلغ ثلاثين ألف جنيه كتعويض على ذمة هذا المشروع وأخطرت به مديرية المساحة بدمياط .

وعلى ضوء أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، والمعدل بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ ، أعد مشروع القرار المرفق مع تضمينه مادة ثانية تجيز الاستيلاء على العقارات اللازمة بطريق التنفيذ المباشر .

برجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

دكتور : فؤاد محيى الدين

كشف

باسماء الملاك الظاهرين المتداخلة أملاكهم بمشروع طريق مدخل دمياط الجديد

م	المركز	القرية	الحوض ورقمه	اسم المالك
١	دمياط	شط محب والسيالة	حوض جزيرة الملاطية ١	أحمد أحمد أبو العينين، أحمد مطاوع، حسن سالم، فريد قابيل وآخر
٢	»	»	»	القونس تقلا
٣	»	»	»	القمص كيراس اسكندر
٤	»	»	»	عبد طه العزب
٥	»	»	»	ورثة الشيخ حسين العلايلي
٦	»	الشعراء	حوض تبنى وعبيد ١	ملك الكنيسة
٧	»	»	»	يوسف يعقوب وورثة طه الهنداوى
٨	»	»	»	محمد إبراهيم المصرى
٩	»	»	»	السعيد أحمد عمر
١٠	»	»	»	ورثة السيد السيد أبو عمر
١١	»	»	»	سعد على العربانى
١٢	»	»	»	محمد على عيسى
١٣	»	»	»	السعيد يوسف عيسى
١٤	»	»	»	ورثة الحاج على عيسى ومحمد حسين عيسى
١٥	»	»	حوض سيدو عبيد ٥	سعد محمد العربانى
١٦	»	»	»	مصطفى مصطفى الضويى
١٧	»	»	»	السعيد مجاهد مطر
١٨	»	»	»	محمد على عيسى
١٩	»	»	»	ورثة محمد العنماوى وورثة يوسف عيسى
٢٠	»	»	حوض ٦ بلمة ٦	سادات محمد سعد
٢١	»	»	»	هنيدى فرج سعد
٢٢	»	»	»	طاهر هنيدى فرج
٢٣	»	»	»	برعى السعيد عيسى